مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا في الفترة (1990–2024م)

* مصطفى علي احمد ابوعائشة ، محمد مسعود محمد ادريس [1]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة فزان.

الملخص

تناولت الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا في الفترة (1990–2024م)، وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا؟ وهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2024، وتقييم العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات والصادرات، وتوضيح مدى تأثير السياسات الاقتصادية على استقرار سعر الصرف. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة والفروض والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والمنهج القياسي لتحليل البيانات. وتكمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن انخفاض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة الصادرات الليبية، وانخفاض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة الواردات الليبية بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب لهذه السلع، وأيضا بسبب دعم الحكومة للاستيراد من الخارج خاصة دعم السلع الضرورية كالوقود والدواء وغيرها، وضعف دور سعر الصرف في تعديل الميزان التجاري بسبب هيمنة النفط على الصادرات والدعم الحكومي للواردات. وتمحورت أهم التوصيات حول: تشجيع ودعم الإنتاج المحلي بمختلف القطاعات، وضرورة العمل على زيادة الصادرات غير النفطية، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الليبية في الأسواق الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتأسيس شراكات اقتصادية إقليمية ودولية؛ من أجل توفير فرصًا أكبر للصادرات الليبية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، تقلبات، سعر الصرف، صادرات، واردات

The impact of the exchange rate fluctuations on foreign trade in Libya during the period(1990–2024)

*Mostafa Ali Ahmed Aboaisha and Mohammed Masoud Mohammed Idris[1]
[1] Economic Department ،Faculty of Economic and Accounting Murzug

Abstract

The study aimed to measure and analyze the impact of the exchange rate on Libya's foreign trade during the period 1990-2024, evaluate the relationship between the exchange rate and the volume of imports and exports, and clarify the extent to which economic policies affect exchange rate stability. This study examined the impact of exchange rate fluctuations on Libya's foreign trade during the period 1990-2024. The research problem can be summarized in the following main question: What is the impact of exchange rate fluctuations on Libya's foreign trade? The study used the deductive method to formulate the problem and hypotheses, the historical method to review previous studies, and the econometric method to analyze the data. The most

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني mostafaboaisha@gmail.com تاريخ استلام البحث 22 مارس 2026
استلام رد المحكمين 8 مايو 2026 تم قبوله 20 سبتمبر 2026 تاريخ النشر 30سبتمبر 2026
المحتوى الموجود في هذه المقالة متاح للجميع بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

important findings of the study are: the depreciation of the local currency contributes to an increase in Libyan exports; the depreciation of the local currency contributes to an increase in Libyan imports due to the inability of local production to meet the demand for these goods, and also due to government subsidies for imports, especially for essential goods such as fuel and medicine; and the exchange rate plays a weak role in adjusting the trade balance due to the dominance of oil in exports and government subsidies for imports. The most important recommendations also focused on: encouraging and supporting local production in various sectors, the need to work on increasing non-oil exports and enhancing their contribution to the gross domestic product, with a focus on enhancing the competitiveness of Libyan products in foreign markets and reducing production costs, and establishing regional and international economic partnerships in order to provide greater opportunities for Libyan exports..
Keywords: the exchange rate, foreign trade, exports, fluctuations ،imports..

المحور الاول

المقدمة والدراسات السابقة

1-مقدمة:

تُعتبر أسعار الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني، ومدى قدرته على التفاعل مع الأسواق العالمية. فهي الأداة الرئيسة التي تحدد قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الخارجية من حيث الصادرات والواردات. وفي الحالة الليبية، يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة نظرًا لاعتماد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على قطاع النفط كمصدر رئيس للعملة الأجنبية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الميزان التجاري وحركة الواردات منذ بداية التسعينيات وحتى عام 2024، وشهدت ليبيا تقلبات حادة في أسعار الصرف نتيجة لعوامل متعددة، منها التغيرات في أسعار النفط العالمية، والسياسات النقدية والمالية، إضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي أثرت على الاستقرار الاقتصادي. هذه التقلبات انعكست بشكل واضح على التجارة الخارجية، سواء من حيث حجم الصادرات أو الواردات، أو من حيث قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق التوازن في ميزانه التجاري. ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا خلال هذه الفترة الطويلة، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وتحديد مدى تأثير السياسات الاقتصادية على استقرار سعر الصرف، واقتراح حلول عملية يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الليبي على مواجهة التحديات المرتبطة بالتقلبات النقدية.

2- الدراسات السابقة :

قام الباحثان باستعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية :

دراسة قاسم عطية الجندي(2026م) :

تسعى الدراسة إلى تقدير أثر التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري الليبي للفترة (1980-2024) أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري، إلى جانب استخدام نموذج ARDL وذلك لتقدير العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات كمتغير تابع، كما تم استخدام برنامج (Eviews 10) لتقدير العلاقة. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ضعيف وموجب بين سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي والميزات التجاري بشقيه الصادرات والواردات في الأجلين القصير والطويل، كما تبين آن أداة سعر الصرف لم تكن فعالة لتحسين وضع الميزان التجاري[10].

الدراسة الحالية ركزت على أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الليبية (1990–2024) باستخدام مناهج استنباطية وتاريخية وقياسية، بينما دراسة قاسم عطية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج ARDLمع برنامج Eviews 10لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. الفارق أن الدراسة الحالية أبرزت أثر انخفاض قيمة العملة على الصادرات والواردات، في حين أن دراسة قاسم عطية وجدت علاقة ضعيفة وموجبة؛ لكنها غير فعالة لتحسين الميزان التجاري.

دراسة غياط شريف (2021م):

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى سعر الصرف والإحاطة بواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتقلبات التي طرأت عليها خلال الفترة (1988–2017)، وما نجم عنها من آثار سعيا للبحث عن مدى تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار، الذي يعود بالأساس لعدة جوانب جراء تذبذب التجارة الخارجية، وذلك بصياغة نموذج قياسي بصيغة (ARDL) واستخدامه؛ نظرا لصغر حجم عينة الدراسة واحتوائها على متغيرين مفسرين فقط، هما الصادرات والواردات .وللإجابة عن الأسئلة المطروحة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياس الاقتصادي بوصفه وسيلة جيدة للتحليل والتقويم، واختبار الخيارات، والمفاضلة بينها على أساس علمي متسق. توصلت الدراسة من خلال الاختبارات القياسية التي تمت على النموذج، إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، مع وجود علاقة أخرى قصيرة الأجل، أما فيما يخص المعنوية الجزئية، فقد كانت في تأثير الواردات في سعر الصرف في الأجل القصير، والارتباط بين سعر الصرف والواردات في هذا الأجل كان سلبيا. وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائيا، وذلك لعدم وجود مشاكل بواقي النموذج، كما أن له معنوية كلية، وقوته التفسيرية عالية جدا بـ: 98%، وبالنسبة للاستقرار الهيكلي، فإن النموذج كان مستقرا عبر الزمن، ما يفيد بصلاحيته للتنبؤ، وتوصي الدراسة بضرورة وضع مقترحات واتفاقيات تضمن بيع المحروقات بالدينار الجزائري لأجل خلق طلب عليه، كما يتعين أيضا تشجيع الإنتاج المحلي لمنافسة السلع المستوردة، وزيادة الإنتاج الوطني؛ للتقليل من الواردات، وزيادة الصادرات خارج المحروقات، واستثمار الأموال في مجالات مختلفة لجلب العملة الصعبة كالخدمات السياحية. [9]

الدراسة الحالية ركزت على ليبيا (1990–2024) باستخدام مناهج قياسية متنوعة، بينما دراسة غياط تناولت الجزائر (1988–2017) باستخدام نموذج .ARDLالدراسة الحالية أبرزت ضعف دور سعر الصرف في تعديل الميزان التجاري بسبب النفط والدعم الحكومي، أما دراسة غياط فقد وجدت علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والصادرات والواردات مع قوة تفسيرية عالية للنموذج بلغت 98%

دراسة مخلوف مفتاح محمد(2018م) :

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين سعر صرف (EXR) الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وبين كل من الصادرات) EXP)والواردات IM)) في ليبيا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من 1966 إلى 2015. م اعتمدت الدراسة على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وذلك للكشف عن العلاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف والصادرات من جهة وبين سعر الصرف والواردات من جهة أُ خرى كما اعتمدت على سببية جرانجر للكشف عن العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجل القصير. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وبين كل من الصادرات والواردات في الأجلين القصير والطويل؛ وهذا يعني أن سعر الصرف في ليبيا ليس له تأثير على حركة الصادرات ولا على حركة الواردات هذا على الأقل بالفترة المدروسة[12].

الدراسة الحالية استخدمت مزيجًا من المناهج (استنباطي، تاريخي، قياسي) لتوضيح أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، بينما دراسة مخلوف اعتمدت على اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك وسببية جرانجر .نتائج الدراسة أظهرت أن انخفاض قيمة العملة يزيد الصادرات والواردات، أما دراسة مخلوف فقد خلصت إلى عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والصادرات أو الواردات في الأجلين القصير والطويل.

دراسة علي عبدالسلام، الاخطل محمد علي(2015م):

هدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2015–1970) ، من خلال تحليل وقياس العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف والصادرات والواردات باستخدام أسلوب الانحدار البسيط واختبار الاستقرارية، واختبار التكامل المشترك بطريقة انجل–جرانجر، وتوصلت نتائج الانحدار البسيط إلى انخفاض مرونات الواردات والصادرات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، ونظراً لعدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى ما يجعل من نتائج الانحدار البسيط تمثل علاقة زائفة، فقد تم تطبيق اختبار التكامل المشترك بينت عدم وجود تكامل وعلاقة توازن في الأجل الطويل بين الواردات وسعر الصرف والصادرات وسعر الصرف، وهوما يؤكد ضعف أثر سياسة تخفيض سعر الصرف على مكونات الميزان التجاري(الصادرات والواردات) [8].

الدراسة الحالية استخدمت مناهج استنباطية وقياسية لتوضيح أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، بينما دراسة علي والأخطل اعتمدت على الانحدار البسيط واختبار التكامل المشترك بطريقة **انجل–جرانجر**، ونتائج الدراسة أظهرت أن انخفاض قيمة العملة يزيد الصادرات والواردات، أما دراسة علي والأخطل فقد بينت ضعف المرونات وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والصادرات أوالواردات.

دراسة عبد الجليل لؤي(2008م) :

تتناول الدراسة سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في الفترة (2002-2008)حيث تعتبر سياسات النقد الأجنبي من الأدوات الضرورية للسياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي لما لها من أثر على الصادرات والواردات السلعية للدولة التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري. توصل الباحث إلى النتائج الآتية: ارتفاع سعر الصرف وانخفاضه له تأثير علي الميزان التجاري وذلك متعلق بالصادرات والواردات السلعية زيادة اونقصان، ومن توصيات الدراسة: الاهتمام بالصادرات غير البترولية وإعفاء صادرات الثروة الحيوانية من الضرائب القومية واستخدام عائد البترول وتوظيفه في قيمة الصادرات غير البترولية والسعي لإيجاد أسواق جديدة تنافس الصادرات السودانية وبتوسيع الصادرات بإدخال منتجات جديدة[4].

الدراسة الحالية اعتمدت على تحليل شامل للسياسات الاقتصادية وسعر الصرف في ليبيا، بينما دراسة عبد الجليل ركزت على سياسات النقد الأجنبي في السودان (2002–2008) وتأثيرها على الميزان التجاري. الدراسة الحالية أبرزت ضعف دور سعر الصرف في تعديل الميزان التجاري، بينما دراسة عبد الجليل أكدت أن ارتفاع أوانخفاض سعر الصرف يؤثر مباشرة على الصادرات والواردات السلعية.

الفجوة التي تغطيها الدراسة:

من خلال المقارنات، يتضح أن الدراسة الحالية تميزت بدمج مناهج متعددة (استنباطي، تاريخي، قياسي) وتغطية فترة زمنية حديثة حتى 2024، مما يمنحها شمولية أكبر مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت إما على نماذج قياسية محددة أو فترات زمنية أقصر. الفجوة التي تبرز هي الحاجة إلى دراسة تجمع بين التحليل القياسي المتقدم (مثل ARDL أو

التكامل المشترك) مع منظور شامل للسياسات الاقتصادية والدعم الحكومي، لتفسير ضعف دور سعر الصرف في تعديل الميزان التجاري الليبي رغم التغيرات الكبيرة في قيمته.

3- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد الليبي -بحكم اعتماده الكبير على النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية- أصبح عرضة لتقلبات أسعار الصرف التي انعكست بشكل مباشر على التجارة الخارجية، هذه التقلبات أدت إلى صعوبات في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وزيادة الاعتماد على الواردات، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات الليبية. ومن هنا تطرح الدراسة السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2024؟ وتتفرع عنه أسئلة فرعية تتمثل في:

1. ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على حجم الواردات ؟
2. ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على حجم الصادرات ؟

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من جانبين رئيسيين:

- **الأهمية العلمية** :إذ تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث تعتبر من الدراسات المعمقة عن الاقتصاد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية.
- **الأهمية العملية** :تكمن في المساعدة على فهم طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وبالتالي وضع سياسات اقتصادية أكثر فاعلية لمواجهة تقلبات أسعار الصرف، وتحقيق الاستقرار النقدي الذي ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وعلى قدرة الاقتصاد الليبي على التفاعل مع الأسواق العالمية.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2024، وذلك من خلال رصد تطور أسعار الصرف وتحليل انعكاساتها على الميزان التجاري. كما تسعى الدراسة إلى تقييم العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وحجم الواردات والصادرات، وتوضيح مدى تأثير السياسات الاقتصادية على استقرار سعر الصرف.

6- فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها، وهي:

- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر الصرف وقيمة الصادرات الليبية.
- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تقلبات سعر الصرف وقيمة الواردات الليبية.

7- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة المدروسة، إضافة إلى المنهج القياسي باستخدام النماذج القياسية (الانحدار الخطي). وتم الاعتماد على بيانات من البنك المركزي الليبي، ووزارة الاقتصاد والتجارة.

8- مصادر وأدوات الدراسة :

الكتب والمراجع والبحوث العلمية والتقارير والمنشورات والشبكة الدولية للمعلومات.

9- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ينحصر تطبيق الدراسة على الاقتصاد الليبي.

الحدود الزمانية: 1990- 2024م

الحدود الموضوعية: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية (صادرات وواردات).

المحور الثاني

الإطار النظري

أولا: سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحده واحده من النقد الوطني أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي، ويتضح من هذا التعريف أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة مقومه بعملات دوله أخرى، وتحديد هذا الثمن يتسم بأهمية كبيرة؛ حيث يرتبط ويؤثر في نظام الأثمان في مختلف الدول التي تجري بينها مبادلات أياً كان شكلها، كما يؤدي تغير هذا السعر الى تغير نسبي في أثمان السلع المحلية بالنسبة للأجنبية والعكس صحيح وتتوقف طبيعة التغير في الأثمان على اتجاه التغير في سعر الصرف، وعلى مدى هذا التغير مع الأخذ في الاعتبار أن الأثمان ستظل كما هي في دولة التصدير [2].

كما يعرف سعر الصرف علي أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال الصادرات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي هذا من جانب، وأيضا من جانب أخر استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب علي عملة البلد الأجنبي في السوق الوطني.

وأيضا بعبارة أخري فان الواردات تزيد من الطلب علي العملات الأجنبية، وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي علي العملة الوطنية، كما أن سعر الصرف يحقق عملية المبادلة بين العملة المحلية والأجنبية وأنه لكل دولة عملتها الخاصة بها التي تتخذها أساسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية.

خصائص سعر الصرف :

هنالك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي :

1/ المقاصة: هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز علي تسوية الحقوق والديون معا" الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين ،وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا" ما تكون المقاصة غير كاملة. أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدول الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقآ للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

2/ المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر الصرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد ،عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر منخفض وإعادة بيعها في سوق ذات السعر مرتفع.

وتسمي هذه العملية التحكم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

3/ التغطية :التغطية تتم عن طريق الرجوع إلى عمليات الصرف الآجلة؛ وذلك لتفادي الإخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف والتأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية القيام بعمليات الصرف الآجلة [11].

أنواع أسعار الصرف :

1/ سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الإسمي علي أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن عكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ في الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية [11].

2/ سعر الصرف الحقيقي

يعد في كثير من الأحيان مقياسا" للارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة. وأن المؤشرات الحقيقية غالبا" ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية اوللقدرة التنافسية الدولية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوي السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا" بعملة مشتركة، وعادة يقوم رأسمو السياسة النقدية بإدارة سعر الصرف الرسمي دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية، وعلى العكس من ذلك فأن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن، وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف للقيمة الحقيقية فأن تكييف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافا" كبيرا" عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابت، وأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم، ويفضي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسببا" تدهورا" في موقف الميزان التجاري واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي, والى جانب ذلك فإنه يعد عاملا محفزا" للمضاربة وتوليد ضغطا" إضافيا" علي العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال مما قد يحدث انهيارا" في قيمتها فضلا عن أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع نحو إرتفاع معدلات البطالة في قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب علي السلع غير المتاجر بها والذي يفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد برمته, ويمكن النظر إلى سعر الصرف الحقيقي من خلال سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الفعال الحقيقي [6].

وتستخدم عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي؛ كالحساب الشائع المعتمد علي مؤشرات أسعار الاستهلاك, أما المقياس الثاني فهو سعر الصرف النسبي للسلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار وهنالك مقياس ثالث وهو قيمة للأجور النسبية والمحسوبة بالدولار.

3/ سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الكلي؛ أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم للميزان التجاري عندما يكون الاقتصاد ينمو طبيعيا، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير متخلفة, وان الصدمات الاسمية أوالنقدية المؤقتة تؤثر علي سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني. بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر علي المستوي التوازني ولهذا فأن من الضروري تحديد المستوي التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني علي معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه السياسات علي سعر الصرف، ومنه يكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني [6].

4/ سعر الصرف الفعال الاسمي

لقد طورت فكرة سعر الصرف الفعال الإسمي لأول مرة في العام 1970 الذي افترض لتمثيل العلاقة بين القيمة الكلية الناشئة، وبين القيمة الفعلية للعملة المحلية والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية والتغيرات المناسبة في أسعار الصرف والأوزان المستخدمة في إيجاد المعدل لهذه التغيرات، ونوع الصيغة الرياضية المستخدمة في إيجاد المعدل لهذه التغيرات، والصيغة الأساسية لأي مؤشر كهذا تفسر تغير القيمة الاسمية لسلع أخرى من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي, وأن هذا المؤشر بحد ذاته يعطي إجابة لسؤال محدد يتمثل في ما هي تأثيرات حركة سعر الصرف علي قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة، وأن هذا المؤشر يعطي إشارة واضحة عن القيمة الإضافية لمتحصلات فترة الأساس، ويعتمد هذا المؤشر مباشرةً على الاختيار المناسب والأوزان المستخدمة فيه التي تعتمد على الهدف الأساسي للسياسة النقدية؛ فإذا كان الهدف دراسة تأثير حركة سعر الصرف علي متحصلات الدولة من الصادرات السلعية فأن مؤشر صادرات التجارة الثنائية سيكون مناسبا لسعر الصرف الفعال الاسمي, وإذا كان الهدفدراسة تأثيرات حركات سعر الصرف علي مدفوعات الدولة للواردات السلعية فإن مؤشر وزن الواردات الثنائية هو المناسب له. أما إذا كان الهدف من دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف علي متحصلات الدولة في حساب مجموعة من السلع فأن بناء مؤشر لأسعار الصرف الفعالة الاسمية علي أساس توزيع حصص السوق علي المنافسين الرئيسين على مثل هذه السلع في فترة أساس محددة يكون هو المناسب لذلك. ومن بين أهم تطورات سعر الصرف الفعال الاسمي هو نموذج سعر الصرف المتعدد وهو مؤشر اسمي يستخدم لحساب تغير سعر الصرف الفعال لاقتصاد صناعي معين ويعرف بأنه التغيير في سعر الصرف الذي ينتج عن نفس التغير في ميزان التجارة لاقتصادات مختارة معبر عنه بالعملة المعادلة، وهذا المؤشر يُظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين علي ميزان تجارته, وهنالك ثلاثة عناصر يفترض الإحاطة بها لتقدير تأثير سعر الصرف [3]:

1- درجة التكيف في الكلف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

2- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

3- سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

ويرتكز احتساب مؤشر سعر الصرف الفعال علي ثلاثة افتراضات رئيسية أهمها:

1- وجود مرونة نسبية في التكاليف والأسعار بالعملة المحلية.

2- أن تكون الاقتصادات المدروسة تنتج سلعة مختلفة مع وجود مرونة سعرية محدودة للطلب في الأسواق العالمية.

3- أن تستطيع السلطات المركزية التأثير علي مستوي الطلب الكلي المحلي النهائي علي وجه التخصيص للتجارة المتعددة لأطراف الإنتاج المتقدمة فضلا عن أنها تتميز بأخذها كل أسواق السلع المتاجر بها بنظر الاعتبار [3].

5/ سعر الصرف الفعال الحقيقي

بدا استخدام مؤشرات سعر الصرف الفعال بالمؤشرات الاسمية، ولكنه فيما بعد توسع ليضمن المؤشرات الحقيقية في صيغتها الأكثر معيارية ومثل هذه المؤشرات ماهي إلا مؤشرات للأسعار النسبية، وبدأ استخدام المؤشرات الحقيقية عندما لوحظ أن كثير من الاختلافات في المؤشرات النسبية يرجع إلى الاختلافات التضخمية بين مختلف الدول؛ ولهذا فقد استبدل المؤشر الاسمي بمؤشر يصف معدلات التضخم النسبية، وعلي وجه الدقة أزيلت اثأر الأسعار علي حركات سعر الصرف المقاسة بالمؤشر الاسمي وهذا يفضي إلى أن تكون النتيجة هي مقياس حقيقي يقيس بشكل ملائم الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار الصرف على الظاهرة الحقيقية، وأن المؤشر الاسمي المخفض (الحقيقي) ليس دائما يجسد مفهوم سعر

الصرف, لأن الأخير هو مقياس رسمي أصلا" ويعني السعر النسبي للعملتين وأن مثل هذا المؤشر يعطي بعض المعايير الخارجية للربح والخسارة في تنافسية السعر نسبة لفترة أساس محدد وان الهدف من وراء هذه المؤشرات قد أصبح واضحا" كما أن المعنى الاقتصادي أصبح أكثر وضوحا أيضا, وذلك لأن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي في صيغتها المعيارية تقيس التغيرات في المؤشرات الناتجة من الأسعار المحلية المكيفة للأسعار الأساسية بين اقتصاد ما ومنافسيه الرئيسيين, وهذا المؤشر يلخص تعادل القوة الشرائية ويستلزم أن تكون الأسعار النسبية وأسعار الصرف في حالة استقرار في فترة الأساس المختارة. [3].

العوامل الاقتصادية المؤثرة علي أسعار الصرف :

1/ كمية النقود

لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريد مان" على عاتقة إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج)، إذ يرى "فريد مان" أن حركة الأسعار تعود بشكل أساسي للتغيرات في كمية النقود وأن هنالك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركة الأسعار أيضا, وفي ذلك يقول فريد مان (ليس هنالك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات في الأسعار في نفس الاتجاه وبالعكس, وفي هذا الاتجاه يوجد عاملين مهمين لتفسير صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار يتمثلان في:

1- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً, ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا.

2- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بالنسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على الآتي:

أ- مستوي الدخل الحقيقي للفرد حيث تزداد كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

ب- تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بسعر الفائدة علي الوحدات الأخرى من غير النقود؛ كأشكال الثروة الاخرى التي يتخلى عنها الفرد مقابل الاحتفاظ بالنقود [1].

توثر السياسة النقدية المتبعة التي تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان بأي من أدواتها بشكل مباشر على سعر الصرف الأجنبي عن طريق قناة سعر الفائدة, إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج, مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب علي العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها ويؤثر سلبا علي الصادرات ووضع الحساب الجاري,، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وركود الاقتصاد المحلي [1].

إن عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها السلطة النقدية لها أثر علي سعر الصرف؛ فعملية شراء السندات المحلية مقابل زيادة عرض النقد ستؤدي إلى خفض أسعار الفائدة ورفع أسعار السندات المحلية مما يدفع الحائزين لها علي تعويض النقص من الأوراق المالية بشراء سندات أجنبية؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلية وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية، وأحيانا تستخدم السلطة النقدية أسلوب التدخل المعقم للتأثير علي سعر الصرف حيث يتزامن شراء المواطنين للعملات الأجنبية مع شراء السلطات النقدية السندات المحلية [1].

2/ أسعار الفائدة

هنالك حالتان افتراضيتان لسلوك سعر الفائدة وثالثة واقعية وهي:

الحالة الأولي: في الاقتصاديات المغلقة يحسب سعر الفائدة الاسمي بحاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي علي ظروف السيولة.

الحالة الثانية :هي حالة الاقتصاد المفتوح ففي حالة التوازن ستتساوي أسعار الفائدة الاسمية وأسعار الفائدة العالمية مضافا إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطرة, إلا أن عند تجاوز سعر الفائدة الداخلي سعر الفائدة العالمي فستتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل الذي يزيد بدوره مستوي السيولة الداخلي [1].

الحالة الثالثة: وهي الحالة الأكثر واقعية في ظل الاقتصادات التي تكون بين الحالتين السابقتين؛ اذ تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق علي تحركات أسعار الفائدة الداخلية فإذا كان الاقتصاد يميل إلى الانفتاح في الجانب المالي فأن أسعار الفائدة الداخلية سوف تتأثر بأسعار الفائدة العالمية والانخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بالعوامل الداخلية أما إذا كان الاقتصاد يميل إلى أن يكون مغلقاً فان العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية والتضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة [1].

ثانيا: الصادرات:

تُعد الصادرات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في أي دولة، إذ تمثل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليًا وتُباع إلى الأسواق الخارجية، وتُعتبر الصادرات مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية، وتُسهم في تعزيز الميزان التجاري للدولة، كما تفتح آفاقًا جديدة أمام المنتجين المحليين لتوسيع نطاق أعمالهم وزيادة قدرتهم التنافسية، وتُعبر الصادرات عن مدى قدرة الاقتصاد على إنتاج فائض عن حاجاته المحلية، مما يعكس كفاءة القطاعات الإنتاجية وقدرتها على تلبية الطلب العالمي [13].

تتجلى الأهمية الاقتصادية للصادرات في عدة جوانب، أبرزها توفير العملات الصعبة التي تُستخدم في تمويل الواردات وسداد الديون الخارجية، فضلًا عن دورها في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والتوظيف؛ فعندما تزداد الصادرات، يزداد الطلب على المنتجات المحلية، مما يدفع الشركات إلى توسيع عملياتها الإنتاجية وتوظيف المزيد من العمالة، وبالتالي تقليل معدلات البطالة. كما أن الانخراط في الأسواق العالمية يُحفز الابتكار ويحسين جودة المنتجات لتلبية المعايير الدولية، وهوما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي [14].

تنقسم الصادرات إلى نوعين رئيسيين :الصادرات السلعية، والتي تشمل المنتجات الملموسة مثل النفط، الغاز، المنتجات الزراعية، والمعادن؛ والصادرات الخدمية، التي تشمل السياحة، التعليم، النقل، والخدمات المالية.

تتأثر الصادرات بعدة عوامل، من أبرزها سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تنافسية السلع في الأسواق الخارجية، مما يُعزز من حجم الصادرات، كما تلعب السياسات التجارية دورًا مهمًا، فالاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة تُسهم في تسهيل دخول المنتجات إلى أسواق جديدة كذلك تؤثر جودة المنتجات وتكاليف الإنتاج على القدرة التنافسية للسلع المصدرة، فكلما كانت المنتجات ذات جودة عالية وتكلفة إنتاج منخفضة، زادت فرص تصديرها ..[16]

تلعب الصادرات دورًا محوريًا في الميزان التجاري، وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات يتحقق فائض تجاري مما يُعزز من قوة العملة المحلية ويُحسن من التصنيف الائتماني للدولة. أما في حال كانت الصادرات أقل من الواردات فإن ذلك يؤدي إلى عجز تجاري قد يُضعف الاقتصاد الوطني, ولذلك، تسعى الدول إلى تنمية صادراتها من خلال دعم الصناعات المحلية، وتقديم الحوافز للمصدرين، وتطوير البنية التحتية اللوجستية لتسهيل عمليات التصدي[14].

ثالثا: الواردات :

تُعد الواردات جزءًا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي لأي دولة، إذ تتمثل في السلع والخدمات التي يتم شراؤها من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلي, وتُسهم الواردات في توفير المنتجات التي يصعب توفرها محليًا، أوالتي تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة مقارنة باستيرادها من الخارج, وتُعتبر الواردات وسيلة لتعزيز رفاهية المستهلك من خلال توفير خيارات متنوعة من السلع، كما تُسهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة والخبرات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي[15].

تكمن أهمية الواردات في تمكين الدول من الحصول على المواد الخام والمعدات الرأسمالية اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى بعض الموارد الطبيعية أو القدرات التصنيعية، فعلى سبيل المثال تعتمد العديد من الدول على استيراد المعدات الطبية والتكنولوجية من الدول المتقدمة لتطوير قطاعات هامة كالصحة والتعليم, كما تُسهم الواردات أيضاً في تعزيز المنافسة في السوق المحلي مما يدفع المنتجين المحليين إلى تحسين جودة منتجاتهم وخفض أسعارها [17]..

وتنقسم الواردات إلى ثلاثة أنواع رئيسية :الواردات الاستهلاكية، مثل المواد الغذائية والملابس؛ والواردات الرأسمالية، مثل الآلات والمعدات الصناعية؛ والواردات الوسيطة، مثل المواد الخام والمكونات التي تُستخدم في عمليات الإنتاج المحلي .

وتتأثر الواردات بعدة عوامل، منها مستوى الدخل القومي، حيث يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المستوردة، كما أن سعر الصرف يلعب دورًا مهمًا، فارتفاع قيمة العملة المحلية يُقلل من تكلفة الاستيراد، بينما يؤدي انخفاضها إلى ارتفاع الأسعار, كذلك تؤثر السياسات الجمركية والضرائب على حجم الواردات، ففرض رسوم جمركية مرتفعة قد يُقلل من الاستيراد ويُشجع الإنتاج المحلي, كما أن توفر البدائل المحلية وجودتها يُعد من العوامل الحاسمة في تحديد حجم الواردات.

تلعب الواردات دورًا مزدوجًا في الاقتصاد الوطني، فهي تُسهم في تلبية احتياجات السوق، لكنها قد تُشكل عبئاً على الميزان التجاري إذا تجاوزت قيمة الصادرات، فعندما تكون الواردات أكبر من الصادرات يظهر عجز في الميزان التجاري، مما قد يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي؛ ولذلك، تسعى الدول إلى تحقيق توازن بين الصادرات والواردات من خلال سياسات تجارية متوازنة وتشجيع الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الاستيراد لتقليل المخاطر الاقتصادية [15].

المحور الثالث

التحليل والمناقشة

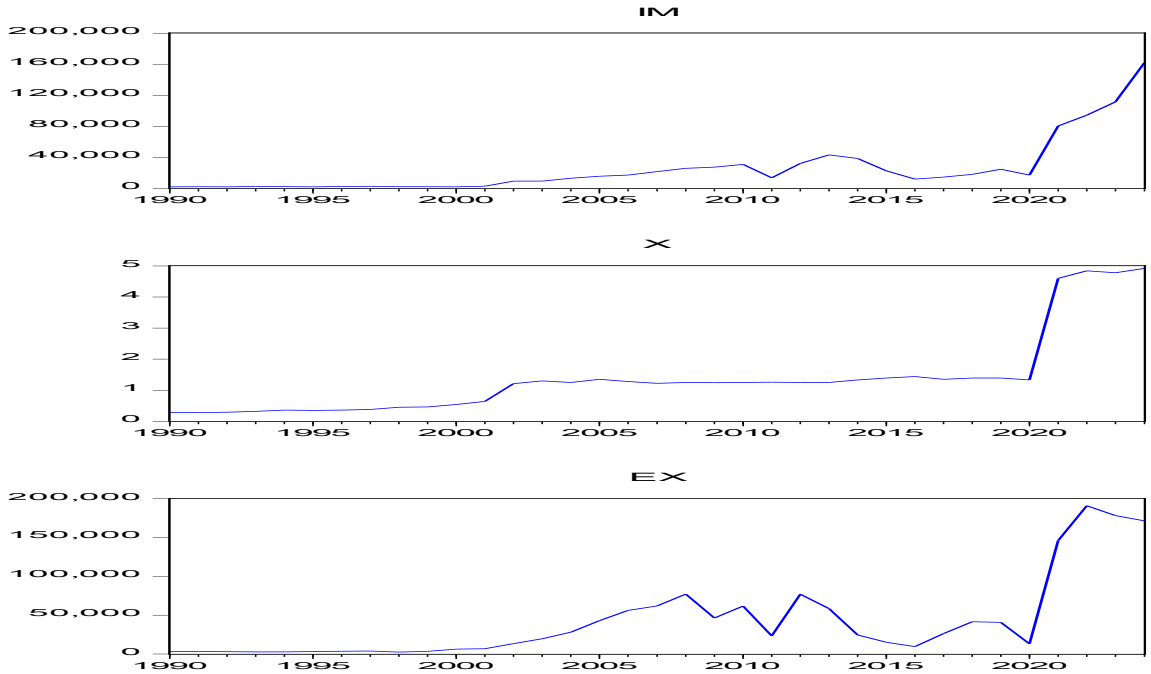
اولا : المنهجية

اعتمدت الدراسة بصفة رئيسية علي المنهج القياسي تحديداً طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتم استخدام هذه الطريقة لأن تقدير المعلمات بواسطتها أكثر فعالية من غيرها، ولأنها تتصف بخصائص مطلوبة مثل عدم التحيز وصغر حجم التباين ومنطقية النتائج المتحصل عليها.

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع هو أسلوب قياسي يستخدم في تحليل السلاسل الزمنية يهدف الى دراسة العلاقة بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة مع مراعاة تأثير القيم السابقة (الإبطاءات أو الفجوات الزمنية) لجميع المتغيرات على القيمة الحالية للمتغير التابع[5].

ثانيا : الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

شكل(1)



المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

ثالثا: الاحصاءات الوصفية

جدول(1): الاحصاءات الوصفية

	الصادرات	الواردات	سعر الصرف
الوسط الحسابي	41857.36	25293.07	1.388
أكبر قيمة	190785.1	162000.1	4.92
أصغر قيمة	2449.100	2105.700	0.28
المشاهدات	35	35	35

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

يوضح الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج حيث بلغ متوسط الصادرات الليبية (41857.36) مليون دينار، وكانت أكبر قيمة للصادرات الليبية مقدارها (190785.1) مليون دينار في العام(2022م) وأصغر قيمة للصادرات الليبية مقدارها (2449.100) مليون دينار في العام(2014م) بلغ متوسط الواردات الليبية (25293.07) مليون دينار وكان اكبر قيمة للواردات الليبية مقدارها (162000.1) مليون دينار في العام(2024م) وأصغر قيمة للواردات الليبية مقدارها (2105.700) مليون دينار في العام(2016م)، بلغ متوسط سعر الصرف (1.388) دينار وكان اكبر قيمة لسعر الصرف مقداره (4.92) دينار في العام(2024م) وأصغر قيمة لسعر الصرف مقدارها (0.28) دينار في العام(1990م).

رابعا: اختبارات النموذج

1-اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي :

تم اختبار فرض العدم الآتي: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

مقابل الفرض البديل الآتي: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول(2): اختبار جارك بيرا

	الصادرات	الواردات	سعر الصرف
Jarque-Bera	22.68605	80.66506	31.52454
Probability	0.000	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن القيم الاحتمالية المقابلة للمتغيرات اقل من (5%) بالتالي يتم قبول الفرض البديل إن جميع البيانات التي تحتويها المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

2-اختبار الاستقرارية :

يختبر فرض العدم الآتي: أن السلسلة غير ساكنة (غير مستقرة).

مقابل الفرض البديل: إن السلسلة ساكنة (مستقرة)

جدول(3): اختبار استقراريه الصادرات

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.948280	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الصادرات (5.94) وهي أكبر من أقل قيمة (2.61) وكانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذا يعني بأن سلسلة متغير الصادرات ساكنة عند الفرق الاول.

جدول(4): اختبار استقراريه الواردات

Null Hypothesis: D(IM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.911578	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير الواردات(3.91) وهي أكبر من أقل قيمة (2.61) وكانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذا يعني بأن سلسلة متغير الواردات ساكنة عند الفرق الأول.

جدول(5): اختبار استقراريه سعر الصرف

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.552435	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار ديكي فولر لمتغير سعر الصرف(5.55) وهي أكبر من أقل قيمة (2.61) وكانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) وهذا يعني بأن سلسلة متغير سعر الصرف ساكنة عند الفرق الأول.

3-اختبار التكامل المشترك:

الفرض العدمي: السلسلة غير متكاملة في الأجل الطويل

الفرض البديل: إن السلسلة متكاملة في الأجل الطويل.

جدول(6): اختبار التكامل المشترك

Date: 04/05/26 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1992 2024
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X IM EX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.537431	41.35994	29.79707	0.0015
At most 1 *	0.360589	15.91827	15.49471	0.0432
At most 2	0.034553	1.160427	3.841465	0.2814

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

يشير اختبار Trace في الجدول أعلاه إلى وجود معادلتان تكامليتان لمتغيرات الدراسة وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

خامسا : المؤشرات الإحصائية والقياسية

إحصائية (F): تقيس المعنوية للنموذج وتعتمد على فرضيتين: فرض العدم وينص علي عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، الفرض البديل ينص علي وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، القيمة المجدولة لإحصائية –F تحت مستوي معنوية محدد (5% أو1%) وبدرجة ثقة (95% أو99%) ويتم مقارنة (f) المحسوبة بـ (f) الجدولية إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل[7] .

معامل التحديد R^2: يوضح مدي جودة توفيق خط الانحدار المقدر لبيانات العينة المستخدمة، وهو رقم إحصائي يحسب بيانات المشاهدات، ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير التابع والتي ترجع للتغيرات في المتغيرات المفسرة المستخدمة في النموذج.

إحصائية دربن–واتسون DW: هذا الاختبار يأخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولي ويعتمد علي إحصائيتين هما: المجدولة والمحسوبة وتستخدم الإحصائيتين في اختبارات الفروض فرض العدم والفرض البديل. وتوجد منطقتين حرجتين إذا وقعت في إحداها المحسوبة يمكن القول أن هناك ارتباطاً ذاتياً.

إحصائية t: بعد الحصول علي تقديرات المعالم يتم اختبار معنوياتها بواسطة إحصائية –t، وفي هذا الاختبار توجد فرضيتان: فرض العدم الذي ينص علي أن المعلمة المقدرة مسحوبة من مجتمع معلمته الأصلية تساوي الصفر مقابل الفرض البديل الذى معلمته الأصلية لا تساوي الصفر[7] .

سادسا : النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة علي فرضيتان يتم اختبارهم بواسطة معادلتين تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة سعر الصرف وقيمة الصادرات الليبية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة سعر الصرف وقيمة الواردات الليبية.

$$(EX)_t = \alpha_0 + \alpha_1(X)_t + u_t$$
$$\alpha_0 > 0, \qquad \alpha_1 < 0$$
$$(IM)_t = \alpha_0 + \alpha_1(X)_t + u_t$$
$$\alpha_0 > 0, \qquad \alpha_1 > 0$$

حيث أن:

EX = الصادرات

IM = الواردات

X = سعر الصرف

α_0 ، α_1 = معلمات النموذج

U_t = الخطأ العشوائي

سابعا : الشواهد التطبيقية

الفرضية الأولى: (أن سعر صرف العملة المحلية (الدينار الليبي) خلال فترة الدراسة يسهم في زيادة الصادرات الليبية) تم استخدام بيانات تتعلق بـ (EX) و(X)، وبتطبيق المنهج القياسي وتحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) علي النموذج القياسي توصل الدراسة للنتيجة التالية:

جدول(7): تقدير نموذج سعر الصرف والصادرات

Dependent Variable: LOG(EX)
Method: ARDL
Date: 06/04/26 Time: 16:15
Sample (adjusted): 1991 2024
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOG(X)
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(EX(-1))	0.420893	0.109875	3.830639	0.0006
LOG(X)	0.993150	0.188260	5.275417	0.0000
C	5.731272	1.069142	5.360626	0.0000

R-squared	0.892699	Mean dependent var	9.856942
Adjusted R-squared	0.885776	S.D. dependent var	1.406826
S.E. of regression	0.475466	Akaike info criterion	1.435053
Sum squared resid	7.008094	Schwarz criterion	1.569732
Log likelihood	-21.39590	Hannan-Quinn criter.	1.480982
F-statistic	128.9530	Durbin-Watson stat	1.885913
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

$$\log(\mathrm{EX})_t = 5.73 + 0.99log(\mathrm{X})_t + 0.42log(\mathrm{EX}(-1))_t$$
$$Prob = (0.0000)\ \ (0.0006)$$
$$R^2 = 0.89 \quad F = 0.0000 \quad DW = 1.88$$

معامل التحديد R^2 : تشير إحصائية معامل التحديد أن 89% من التغيرات في المتغير التابع (الصادرات) سببها المتغير المستقل (سعر الصرف) و11% تتسبب فيها عوامل عشوائية أخري لم تضمن في النموذج.

إحصائية –F: تمثل جودة توفيق خط المعادلة وتشير القيمة الاحتمالية لإحصائية –f أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 لذلك المعنوية الكلية متوفرة في النموذج.

إحصائية دربن –واتسون DW: تشير إحصائية DW والتي تمثل 1.88 أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

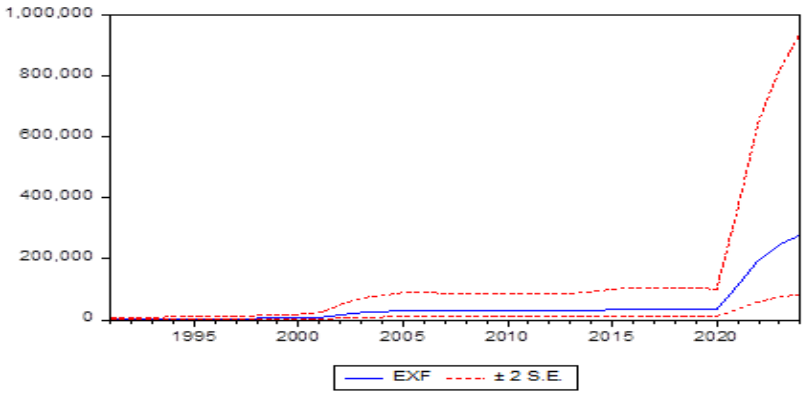
إحصائية(t): فيما يختص بالتفسير المعنوي للمعلمات المقدرة تشير إحصائية –t إلى أن المعلمة المقدرة لسعر الصرف قيمتها الاحتمالية (0.000) اقل من 0.05، إذن معلمة المتغير المستقل في النموذج مقبولة.

التفسير الاقتصادي :

تشير المعاملة المقدرة للمتغير المستقل (سعر الصرف)، أن اثر سعر الصرف (X) علي الصادرات(EX) خلال الفترة (1990–2024م) بمقدار (0.99) يمكن تفسير ذلك بانه إذا انخفض سعر الصرف بنسبة (1)% هذا يؤدي الى زيادة في

الصادرات بمقدار (0.99) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛ لأن النظرية الاقتصادية تنص على أنه كلما زاد سعر الصرف هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية بالتالي ذلك يجعل اسعار صادرات السلع المحلية منخفضة وتصبح هذ السلع اقل تكلفة ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب عليها للاستيراد من قبل الدول الأخرى. ما يجدر الاشارة إليه أن الصادرات الليبية معظمها صادرات نفطية بالتالي فهي لا تمتاز بالمرونة العالية تجاه تقلبات سعر الصرف إنما تخضع للتغيرات العالمية التي تحدث في العرض الطلب.

كما يوضح النموذج أثر الإبطاء في المتغير التابع الصادرات((EX(−1) حيث يؤدي الإبطاء في الصادرات في الفترات السابقة الى زيادة قيمتها بمقدار (0.42).



Forecast: EXF	
Actual: EX	
Forecast sample: 1990 2024	
Adjusted sample: 1991 2024	
Included observations: 34	
Root Mean Squared Error	28660.61
Mean Absolute Error	16920.84
Mean Abs. Percent Error	42.24467
Theil Inequality Coefficient	0.196362
Bias Proportion	0.000234
Variance Proportion	0.215155
Covariance Proportion	0.784611
Theil U2 Coefficient	0.401450
Symmetric MAPE	36.43161

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

يوضح الشكل اعلاه أن نموذج سعر الصرف والصادرات لديه قدرة عالية على التنبوء حيث بلغت قيمة معامل Theil (0.1963) وهي قيمة قريبة من الصفر.

الفرضية الثانية: (أن هنالك علاقة ايجابية بين سعر صرف العملة المحلية (الدينار الليبي) والواردات الليبية) تم استخدام بيانات تتعلق بـ (IM) و(X) وبتطبيق المنهج القياسي وتحديداً طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) علي النموذج القياسي توصل الدراسة للنتيجة التالية:

جدول(8): تقدير نموذج سعر الصرف والواردات

Dependent Variable: LOG(IM)
Method: ARDL
Date: 06/04/26 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1991 2024
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOG(X)
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(IM(-1))	0.512069	0.092059	5.562372	0.0000
LOG(X)	0.828280	0.143648	5.766045	0.0000
C	4.630374	0.852123	5.433925	0.0000

R-squared	0.945885	Mean dependent var	9.401069
Adjusted R-squared	0.942393	S.D. dependent var	1.310879
S.E. of regression	0.314629	Akaike info criterion	0.609255
Sum squared resid	3.068742	Schwarz criterion	0.743934
Log likelihood	-7.357331	Hannan-Quinn criter.	0.655184
F-statistic	270.9248	Durbin-Watson stat	1.896874
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

$$\log(\mathrm{IM})_t = 4.63 + 0.82log(\mathrm{X})_t + 0.51log(IM(-1))_t$$
$$Prob = \ (0.0000) \ \ (0.0000) \ (0.0000)$$
$$R^2 = \ 0.94 \quad F = 0.0000 \quad DW = 1.89$$

معامل التحديدR2 : تشير إحصائية معامل التحديد أن 94% من التغيرات في المتغير التابع (الواردات) سببها المتغير المستقل (سعر الصرف) و6% تتسبب فيها عوامل عشوائية أخري لم تضمن في النموذج.

إحصائية–F: تمثل جودة توفيق خط المعادلة، وتشير القيمة الاحتمالية لإحصائية –f أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 لذلك المعنوية الكلية متوفرة في النموذج.

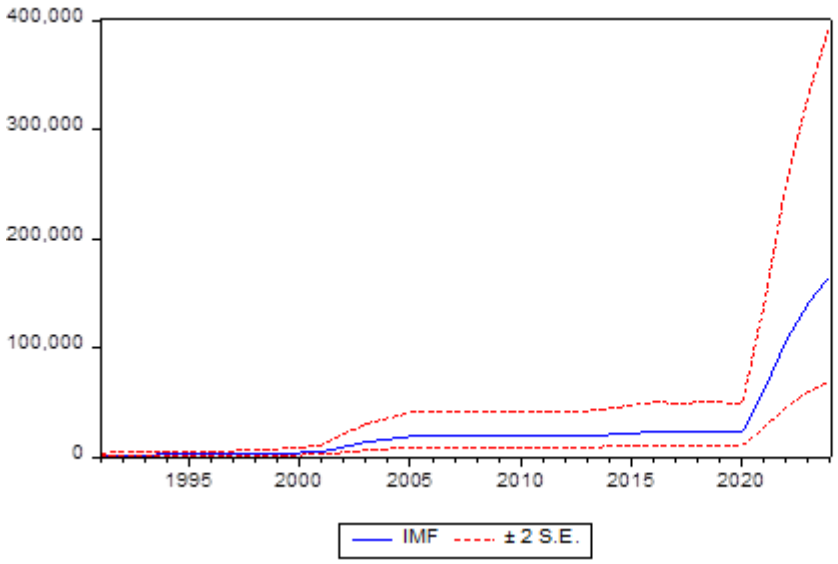
إحصائية دربن–واتسون DW: تشير إحصائية DW والتي تمثل 1.89 أنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي.

إحصائية(t): فيما يختص بالتفسير المعنوي للمعلمات المقدرة تشير إحصائية –t إلى أن المعلمة المقدرة لسعر الصرف قيمتها الاحتمالية (0.0000) اقل من 0.05، إذن معلمة المتغير المستقل في النموذج مقبولة.

التفسير الإقتصادي :

تشير المعلمه المقدرة للمتغير المستقل (سعر الصرف)، أن أثر سعر الصرف (X) علي الواردات(IM) خلال الفترة (1990–2024م) بمقدار (0.82) يمكن تفسير ذلك بأنه إذا زاد سعر الصرف(انخفاض قيمة الدينار) بنسبة (1)% هذا يؤدي إلى زيادة في قيمة الواردات بمقدار (0.89) وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛ لأن النظرية الاقتصادية تنص على أنه كلما زاد سعر الصرف هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية؛ بالتالي ذلك ويؤدي ذلك الى انخفاض قيمة الواردات والسبب في ضعف تأثر الواردات بسعر الصرف يرجع إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف انتاجية القطاعات الاقتصادية سواء مما يجعل الاستهلاك يعتمد على الواردات من الخارج وذلك لتلبية الطلب المحلي على السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج لذلك عندما ينخفض سعر الصرف، يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب لهذه السلع، وأيضا بسبب دعم الحكومة للاستيراد من الخارج خاصة دعم السلع الضرورية كالوقود والدواء وغيرها.

كما يوضح النموذج أثر الإبطاء في المتغير التابع الواردات((IM(1–) حيث يؤدي الإبطاء في الواردات في الفترة السابقة إلى زيادة قيمتها بمقدار (0.51).



Forecast: IMF	
Actual: IM	
Forecast sample: 1990 2024	
Adjusted sample: 1991 2024	
Included observations: 34	
Root Mean Squared Error	9491.680
Mean Absolute Error	6114.256
Mean Abs. Percent Error	29.30683
Theil Inequality Coefficient	0.106694
Bias Proportion	0.001363
Variance Proportion	0.066730
Covariance Proportion	0.931907
Theil U2 Coefficient	0.540959
Symmetric MAPE	28.14234

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات متغيرات الدراسة باستخدام حزمة EVIEWS12، 2026م.

يوضح الشكل اعلاه ان نموذج سعر الصرف والصادرات لديه قدرة عالية على التنبوء حيث بلغت قيمة معامل Theil (0.1066) وهي قيمة قريبة من الصفر.

المحور الخامس

النتائج والتوصيات

اولا : نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. انخفاض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة الصادرات الليبية.
2. انخفاض قيمة العملة المحلية يسهم في زيادة الواردات الليبية بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب لهذه السلع وأيضا بسبب دعم الحكومة للاستيراد من الخارج خاصة دعم السلع الضرورية كالوقود والدواء وغيرها.
3. إن الصادرات الليبية معظمها صادرات نفطية بالتالي فهي لا تمتاز بالمرونة العالية تجاه تقلبات سعر الصرف انما تخضع للتغيرات العالمية التي تحدث في العرض الطلب.
4. ضعف دور سعر الصرف في تعديل الميزان التجاري بسبب هيمنة النفط على الصادرات والدعم الحكومي للواردات

ثانيا: توصيات الدراسة

توصلت الدراسة الى التوصيات التالية :

1. زيادة وتشجيع الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات غير النفطية.
2. ضرورة تبني سياسة سعر صرف أكثر مرونة تعكس الواقع الاقتصادي، وتحد من الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية.
3. لابد من دعم القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات، لتقليل الاعتماد على النفط فقط كمصدر للعملات الأجنبية.
4. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الليبية في الأسواق الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج.
5. اقامة الشراكات الاقتصادية الدولية التي توفر فرصًا أكبر للصادرات الليبية.

المراجع :

1. أحمد هاشم البوشع (1999)، أزمة سياسات أسعار الصرف، مركز البحرين للدراسات
2. الطاهر لطرش(1997)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص 95
3. العباس بالقاسم (2003)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 89
4. عبد الجليل لؤي بهاء الدين عبد المنعم ،سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان (2002-2008)،مقدمة لنيل درجة الماجستير،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
5. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية (2005)، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. عبد المجيد قدري(2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. عز الدين مالك الطيب (2008)، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، جي تاون، الخرطوم.
8. علي عبدالسلام، الاخطل محمد علي ,أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1970–2015) , مجلة البحوث الاكاديمية, الاكاديمية الليبية, العدد 27 لسنة 2023.

9. غياط شريف، مدى تأثر سعر الصرف بتقلبات الصادرات والواردات: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2017 مجلة الجامعة العربية الامريكية المجلد السابع العدد الثاني، 2021م.
10. قاسم عطية الجندي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي للفترة (1980–2024)، المجلة الأفرواسيوية للبحث العلمي المجلد الرابع، العدد الأول، 2026
11. محمود حميدان (2000)، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. مخلوف مفتاح محمد، إثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في ليبيا دراسة قياسية للفترة (1966م–2015 م)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية الجامعة الاسمرية العدد11، 2018م.
13. صبحي نادرس قريضة، اقتصاديات النقود والبنوك، لبنان، بيروت: الدار الجامعية، 1990م.
14. عبدالقادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2. 2014م.
15. https://www.annajah.net/11:00 ,2026/3/7 AM.
16. com/t13162-topic#ixzz4ZVHavYLB, 4/4/2026, 09:00AM.
17. https://www.monash.edu/indonesia/news/international-trade-definition-benefits, 12/4/2026, 07:00AM.

الملاحق

	IM	X	EX
1990	2145	0.28	3214.5
1991	2261.3	0.28	3010.6
1992	2139.8	0.29	2890.3
1993	2584.1	0.32	2618.9
1994	2353.1	0.36	2681.9
1995	2148.6	0.35	3103.5
1996	2563.8	0.36	3478.8
1997	2739	0.38	3777.5
1998	2266.9	0.45	2449.1
1999	2198.6	0.46	3347.1
2000	2105.7	0.54	6159.8
2001	2943	0.64	6720
2002	9492	1.21	13290
2003	9414	1.3	19567
2004	13111	1.25	27982
2005	15683	1.35	42835
2006	17172	1.28	56125
2007	21698	1.22	61726
2008	25938	1.25	77027
2009	27503	1.24	46319
2010	30944	1.25	61658
2011	13664	1.26	23254
2012	32243	1.25	76893
2013	43242.9	1.25	58442.8
2014	38631.7	1.33	24511
2015	22684.5	1.39	14996.9
2016	12047	1.44	9402
2017	14673.1	1.35	26221.7
2018	18235.9	1.39	41492.3
2019	24791.4	1.39	40640.3
2020	17268.2	1.33	12942.9
2021	80475.9	4.6	145982.5

	IM	X	EX
2022	94394.4	4.84	190785.1
2023	111501.6	4.78	178129.9
2024	162000.1	4.92	171332.1

المصدر: المنشورات والتقارير الدورية لمصرف ليبيا المركزي في الفترة (1990-2024م)

الشكر والتقدير

التمويل: نعم [ ] لا [✓]

تضارب المصالح: نعم [ ] لا [✓]

توافرالبيانات: نعم [✓] لا [ ]

مساهمات المؤلفين:

ت	اسم المؤلف وإيميلة و رابط منصة ORCID iD	تصور أوفكرة الدراسة	جمع أو المساهمة في جمع البيانات	المساهمة في الدراسات السابقة	وضع منهجية الدراسة	إجراء التحاليل (الجانب العملى)	تحليل البيانات	تفسير ومناقشة النتائج	الموافقة على النسخة النهائية
1	مصطفى علي احمد ابوعائشة mostafaboaisha@gmail.com https://orcid.org/0009-0007-1043-5410	√	√	√	√	√	√	√	√
2	محمد مسعود محمد ادريس msoodidris8@gmail.com https://orcid.org/0009-0009-0408-0443	√	√	√	√	√	√	√	√